فوق الطاولة

د. سعد بساطة

مدير يتقلّب بين قلق وأرق

الشيء الطبيعي ألا تسير الأمور اليومية بالشكل المثالي في مؤسسة ما مهما كان حجمها أو نوعها: (جامعة- دكان إسكافي- صالون حلاقة- شركة للتنقيب عن الفوسفات.. الخ) : فهذه سنّة الحياة!

والأسباب تتراوح بين عمال غائبين؛ طاقة كهربائية غير منتظمة؛ اختلاف بأسعار أو مواصفات المواد الأولية؛ عطل بالآلات؛ ولوج منافس قوي على السوق؛ تراجع بالطلب لأسباب شتى.

بعض المديرين ينتابه القلق السلبي؛ ويظل يدور في دوامته.

القلق بشكل عام حالة إنسانية طبيعية؛ وهناك القلق الإيجابي المحرض لفعل ما؛ ولكن هنالك قلق آخر هو السلبي الدائم يلازم الإداري في شؤونه ونشاطاته... فهنا تكون الحالة غير واقعية وتتطلب العلاج. هذا العلاج لن يتحقق بمجرد نصيحة تقول (لا تقلق) فالأمر ليس بهذه البساطة.

تتعدد أنواع القلق وتتنوع مسبباته، ومنها القلق المرتبط بالعمل وعلاقته بالأرق.

القلق يمنع المرء من القدرة على النوم كما كان يفعل ذلك الرجل الذي يطلق عليه اسم (حمود) في زمن بعيد، (حمود) حسب الرواية نام نوماً عميقاً فوق عتبة أحد الدكاكين في إحدى المدن لمدة طويلة، فمر به القاضي (الذي كان يعاني القبض على زملاء النوم) وشاهده بعد صلاة العشاء وهو في طريقه لاجتماع الأصدقاء فوجده نائماً، ثم مر به في طريقه إلى البيت فوجده نائماً، وحين خرج القاضي لصلاة الفجر وجده في حالة نوم مستمرة.

حالة يمكن تفسيرها أن (حمود) لا يعاني الأرق، لأنه ربما لا يعاني القلق، ربما لكونه متعباً بسبب جمع الحطب، فغلبه النوم: الشاعر القاضي كان يغبط (حمود) بقدرته على النوم، وعبر عن ذلك بالشعر قائلاً: لو أتمنى فقد أبي رأس حمود بالليل ولا بالنهار أبي رأسي.

الشاعر القاضي يريد أن يتخلص من الأرق في الليل أما في النهار فيريد استراحة رأسه.

إذا كان الشخص يعاني الأرق فهل نقدم له تلك النصيحة المختصرة (لا تقلق) أم ندرس ظروف هذا الشخص التي تجعله يتمنى رأس (حمود).

فماذا نقدم له من نصائح؟!

من الأسئلة التي يمكن طرحها حول ما سبق، هل كان النوم في الماضي أسهل بسبب أن كثيراً من الأعمال تتطلب الجهد البدني وليس العمل المكتبي؟ هل النوم في الليل أصعب في هذا الزمن بسبب تعقيدات الحياة الحديثة وكثرة مؤثرات ومسببات القلق السلبي المؤدي للأرق؟

الموضوع يحظى بدراسات كثيرة تشمل أسباب الأرق والقلق وأعراضه وكيفية التعامل معهما.

اهتمامات المديرين تتراوح بحسب كفاءتهم؛ والمهارة التقنية أقل أهمية بكثير مما تتخيل، والأهم مهارات الذكاء العاطفي وفهم العواطف.

يمكن أن تستثمر الشركة أموالاً طائلة في مقابلات العمل وتوظيف أفضل الأشخاص، لكن إذا كان رأس الهرم «أحمق» فسيترك هؤلاء الأشخاص الشركة عند أول فرصة تتاح لهم، وعلى النقيض، إذا كان لديك مديرون رائدون وقادة فرق، فإنك ستحصل على أفضل أداء من هؤلاء الناس.

تساؤل طريف: لماذا خضع المدير لعملية تجميل بالوجه؟ كي يضع ملامح «المهنم» على محياه.

كم نحتاج من المديرين لتغيير لمبة تالفة؟ ولا واحد: فالمدير يفضل ترك مرؤوسيه في «الظلام»!!

في إحدى الشركات: كان لقب المدير هو: «الكمبيوتر»... ليس هذا مديحاً كما قد يبدو؛ فصاحبنا يخلد للنوم إذا تركته ١٥ دقيقة من دون متابعة!

بالختام أقول- من الإحصاءات-: إن سوق العمل قد شهد على مر السنين تحسناً ملحوظاً في معدل رضا الموظفين وأدائهم، بحسب اهتمام المدير ومتابعته (وليس مجرد «قلقه»)!

المركزي يسمح بتمويل مستوردات منشآت الإطعام السياحية

رئيس اتحاد غرف السياحة لـ«الوطن»: القرار يرفع من جودة وسلامة الأطعمة والخدمات ويحقق إيراداً مهماً للخزينة

عبد الهادي شباط

أصدر مصرف سورية المركزي استناداً لتوصية أقرتها اللجنة الاقتصادية القرار رقم ٢٢٣ لعام ٢٠٢٤، المتضمن السماح لمنشآت الإطعام السياحية باستخدام جزء من وارداتها بالقطع الأجنبي لتمويل مستورداتها من الأطعمة غير المتوفرة بالسوق المحلية، والمدرجة على قوائم الوجبات المتعارف عليها عالمياً لمنشآت الإطعام من الدرجة الرابعة والخامسة.

وبين المركزي في توضيح له على مواقعه الإلكترونية الرسمية أن القرار يهدف لتنشيط قطاع السياحة الخارجية وزيادات واردات القطع الأجنبي، حيث تكمن الغاية من هذا الإجراء في رفع مستوى الخدمات السياحية وجذب السياح من خارج سورية، مع المحافظة على ألا تتجاوز قيمة هذه المستوردات نسبة محدودة من عائدات المنشآت السياحية بالقطع الأجنبي.

وفي تصريح لـ«الوطن» حول القرار أوضح رئيس اتحاد غرف السياحة السورية طلال خضير أن الكثير من منشآت الإطعام وغيرها من المنشآت السياحية عانت خلال السنوات الماضية حالة نقص في الكثير من مستلزمات عملها وهو ما دفع نحو التراجع في الخدمات المقدمة أو التعويض عبر تأمين هذه المستلزمات عبر التهريب والطرق غير القانونية.

بينما القرار الحالي حل المشكلة عبر سماحه باستيراد هذه المستلزمات بشكل نظامي وتحت رقابة الجهات الحكومية المعنية، معتبراً أن ذلك يسهم في رفع جودة وسلامة الخدمات التي تقدمها منشآت الإطعام والمبيت السياحية لجهة توافر هذه المستلزمات وهو ما يحقق نفعاً للمنشآت التي ستعوض الفاقد الذي عانت منه خلال السنوات الماضية والحصول على هذه المستلزمات بطرق آمنة عبر تخضع هذه المستوردات لاختبارات ورقابة لمعرفة جودتها وسلامتها قبل دخولها للسوق المحلية وعلى التوازي لذلك إدخال هذه المستلزمات عبر الاستيراد يحقق إيرادات مهمة للخزينة العامة للدولة.

وعن تمويل هذه المستوردات بين أن الكثير من أصحاب المنشآت السياحية لديهم حسابات أو أعمال خارج البلد ويمكنهم تمويل مستورداتهم وفق الشروط والمعايير التي حددها مصرف سورية المركزي.

وفي أملة عن المستلزمات التي كانت غير متوفرة لمنشآت الإطعام والمبيت السياحية خلال السنوات الماضية بين أن معظمها يدخل في صلب المكونات الأساسية للوجبات المقدمة مثل كريمات الفرش والسوشي) السمك (النيء) وبعض أنواع الحليب والأجبان وغيرها من المنتجات التي تحمل أسماء تجارية (أجنبية) وهي غير متوفرة في السوق المحلية وليس لها بديل محلي.

ونص قرار المركزي على أنه في المادة الأولى منه: تمول مستوردات منشآت الإطعام السياحية الحاصلة على إجازات/ موافقات الاستيراد بناء على موافقة وزارة السياحة لاستيراد المواد المذكورة وفقاً لنسبة لمنشآت الإطعام التابعة لمنشآت المبيت السياحية: تمول مستوراداتها من واردات المنشأة السياحية التي تتبع لها من القطع الأجنبي المسموح لهذه المنشأة باستخدامه لتمويل مستورداتها وفق أحكام القرارات والتعليمات النافذة، ويتم تخليص هذه المستوردات لدى الأمانات الجمركية بكتاب صادر عن المصرف الذي تودع لديه المنشأة عائداتها بالقطع الأجنبي «بموجب إثبات أن منشأة الإطعام تابعة لمنشأة المبيت السياحية صاحبة الحساب»، وأنه بالنسبة لمنشآت الإطعام السياحية غير التابعة لمنشآت مبيت، تمول مستوراداتها من أحد مصادر التمويل الخارجي المقبولة لدى مصرف سورية المركزي ويتم تخليص هذه المستوردات لدى الأمانات الجمركية بموجب كتاب الموافقة على التخليص الصادر من فرع مصرف سورية المركزي المعني بعد تقديمها الوثائق الآتية: نسخة موافقة/ إجازة الاستيراد «نسخة رقم ٤ ونسخة مصدقة «إذا استوجب التصديق» من الفاتورة التي سيتم تخليص بضاعتها وثائق تبين مصدر الحصول على القطع الأجنبي في الخارج الذي تم سداد قيمة المستوردات بموجبه إضافة لوثيقة تثبت تسديد قيمة البضاعة المستوردة للجهة المورّدة في الخارج من حساب مصرفي خارجي باسم أحد مالكي أو شركاء منشأة الإطعام وحساب مصرفي خارجي باسم شركة خارجية يكون مالك منشأة الإطعام شريكاً أو مؤسساً فيها وحساب مصرفي باسم أحد أقارب مالك منشأة الإطعام من الدرجة الأولى حصراً.

كما طلب المركزي لتمويل هذه المستلزمات صورة مصدقة عن السجل التجاري للشركة الخارجية في حال كان سداد قيمة المستوردات قد تم من حسابها وبياناً عالمياً قد تم من حساب أحد أقرباء مالك منشأة الإطعام من الدرجة الأولى.

وفي المادة الثانية من القرار أوضح المركزي أنه هناك حالات استثنائية تعرض على إدارة المصرف المركزي عن طريق مديرية العلاقات الخارجية لإقرار ما يلزم بخصوصها.

وأشار المركزي إلى أن هذا القرار يعتبر نافذاً من تاريخ اليوم التالي لصدوره.

كيف يؤثر الاقتصاد على الحالة النفسية للسوريين

القباني: الأزمة الاقتصادية رفعت الاضطرابات النفسية لدى كل من الرجال والنساء

الداهوك لـ«الوطن»: ارتفاع الجلطات لدى الشباب دون الثلاثين

نورمان العباس

ربما يكون الوضع الاقتصادي والصحة النفسية وجهين لعملة واحدة، فالأمان الاقتصادي أحد الأسباب إن لم يكن أهمها في إيجاد الاستقرار النفسي للإنسان، وكما هو معلوم يواجه السوريون أزمة اقتصادية شديدة بسبب العقوبات الغربية الظالمة والحصار الأحادي الجائر، حتى وصل الأمر وفقاً لما جاء في تقرير «هيومن رايتس وونش» بأن أكثر من ٩٠ بالمئة من السوريين يعيشون تحت خط الفقر.

من المؤكد أن قلق السوريين اليوم بشأن تأمين أبسط مقومات حياتهم من مقعد في سرفيس إلى استلام رسالة أسطوانة الغاز وتأمين أدنى متطلبات الحياة في ضوء ضعف الرواتب والدخول انعكس على صحتهم النفسية فازدادت الاضطرابات والحالات الاكتئاب، وهذا ما أكدته الطبيبة النفسية دينا القباني في حديثها لـ«الوطن».

وأوضحت القباني أن الأزمة الاقتصادية أدت إلى ارتفاع نسبة الاضطرابات النفسية لدى كل من الرجال والنساء خاصة اضطرابات القلق والاكتئاب، والسبب حسب المرضى هو الغلاء والشعور بالعجز عن تأمين مستقبل للأطفال، مشيرة إلى أن العيادات النفسية يغزوها المرضى لسوء الحالة الاقتصادية وعدم قدرتهم على دعم عائلاتهم أو إطعام أطفالهم أو التخطيط لمستقبلهم والتفكير المستمر بكيفية الحصول على أبسط متطلبات الحياة والحفاظ على مستوى معيشي مقبول في ظل الغلاء الحالي.

بدورها أكدت الطبيبة والمعالجة النفسية نعمت الداهوك لـ«الوطن» أن هناك تقارير طبية تكشف عن ارتفاع الجلطات الدماغية لدى الشباب دون الثلاثين والراشدين دون الخمسين إضافة إلى تزايد نسبة القلق والرهاب الاجتماعي والوسواس القهري حتى الأطفال ظهرت عليهم اضطرابات نفسية وسلوكية لم تكن منتشرة بشكل كبير في المجتمع السوري كالتوحد.

ورأت أن الأسرة السورية تحتاج إلى دعم اقتصادي كبير بعرف الروائب وتسهيل قروض السكن لأن نسبة كبيرة من السوريين اليوم يعيشون في بيوت مستأجرة تفتقد لأبسط غير صحية وغير مؤهلة للسكن والاستقرار وتربية جيل سليم ومعافى نفسياً فيها، وشددت الداهوك على ضرورة إطلاق دورات في المراكز الاجتماعية لتأهيل وتدريب الأمهات في ظل تحديات الهجرة والسفر والبعد عن الأهل، فالمساندة الحكومية والمجتمعية ضرورية، معتبرة أن عدم الترخيص للمعالجين النفسيين على افتتاح مراكز ومكاتب تأهيل نفسي سوف يزيد من الأمراض النفسية وأكدت الطبيبة النفسية فردوس صواف لـ«الوطن» أن حالات الانتحار عند النساء تظهر بشكل أكبر والاضطرابات المزاجية عند الرجال أكثر، إضافة إلى تزايد حالات الاضطرابات المزاجية المترافقة بنوبات غضب، وما ينجم عنها من مشكلات أسرية واجتماعية تهدد الأمن النفسي للفرد وتسهم في تفكك الأسرة.

وفي الوقت ذاته أشارت الدكتورة دينا القباني إلى أن النساء معرضات للاكتئاب بشكل عام أكثر من الرجال، فمن غير المستغرب أن ترتفع هذه المعدلات في ظل الظروف الاقتصادية، فالمسؤوليات تضاعفت على المرأة السورية سواء ضغط مسؤوليات المنزل أم ضغط العمل وتربية الأطفال خاصة أن الكثير من المراجعات يقضين أغلب الأوقات وحدهن مع الأطفال في ظل غياب الأب أغلب أيام الأسبوع بسبب الأعمال المتعددة والدوام لساعات طويلة، ووافقتها الرأي الدكتورة نعمت الداهوك مشيرة إلى أن قلق الأب السوري بشأن تأمين مستلزمات العيش لأسرته جعله يعمل ليلاً ونهاراً هذا إذا وجد عملاً ما جعل غيابه يخلق مشكلة جديدة حملت الأم أعباء إضافية وأثرت في العلاقة الزوجية ما أفرز مشكلات لدى الأطفال وحول تأثير الأزمة الاقتصادية في الصحة النفسية لدى الشباب أكدت الدكتورة دينا القباني أن الشباب السوري اليوم لديه الحلم الوردي الذي يمثله الخارج وعند سفره يصطدم بالواقع وهناك حالات انتحار بين الشباب المهاجرين، وحالات اكتئاب شديدة بسبب المقارنة بين حياة «السوشيال ميديا» في الخارج، فحالة الانفصام التي يعيشها الشاب بين الواقع وما يعرض على صفحات السوشيال ميديا تزيد من مشاعر اليأس والاكتئاب والاضطرابات المزاجية عند الرجال أكثر، إضافة إلى تزايد حالات الاضطرابات المزاجية المترافقة بنوبات غضب، وما ينجم عنها من مشكلات أسرية واجتماعية تهدد الأمن النفسي للفرد وتسهم في تفكك الأسرة.

وفي الوقت ذاته أشارت الدكتورة دينا القباني إلى أن النساء معرضات للاكتئاب بشكل عام أكثر من الرجال، وهو يبحث عن فرصة عمل تلبي ما تبقى من أحلامه.

اعتباراً من مطلع الشهر القادم تسعيرة جديدة للكهرباء.. تكلفة الكيلو واط الساعي ١٧٠٠ ليرة

معاون الوزير لـ«الوطن»: رفع تعرفة الكهرباء لمواكبة التضخم والغلاء العالمي

يجب ألا تكون التعرفة منخفضة بشكل كبير مقارنة مع دول العالم لأن ذلك يجذب صناعات كثيفة لاستهلاك الكهرباء!

جلنار العلي

أصدرت وزارة الكهرباء قراراً حددت بموجبه التسعيرة الجديدة لمبيع الكيلو واط الساعي لاستجرار الكهرباء، وذلك لشرائح عدة من المشتركين وعلى توترات مختلفة.

وتضمن القرار الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه، التعرفة الجديدة لاستجرار الكهرباء لأغراض المنزلية، حيث بدأت التسعيرة من ١٠ ليرات فقط لشريحة الاستهلاك (١-٦٠٠) كيلو واط ساعي في الدورة الواحدة، لتصل إلى ٢٥ ليرة للشريحة (٦٠١-١٠٠٠) كيلو واط ساعي، و١٣٥ ليرة للشريحة (١٠٠١-١٥٠٠) كيلو واط ساعي، و٦٠٠ ليرة للشريحة (١٥٠١-٢٥٠٠)، لتنتهي التسعيرة المنزلية بـ١٣٥٠ ليرة للشريحة التي تزيد على ٢٥٠٠ كيلو واط ساعي، على أن يطبق هذا القرار اعتباراً من بداية شهر آذار القادم.

وفي التفاصيل الأخرى، وبالنسبة للمشتركين على التوتر ٢٣٠ ك. ف، فقد تم تحديد تعرفة مبيع الكيلو واط ساعي لأغراض ضخ المياه للقطاع العام والأغراض الأخرى بحسب فترات الاستجرار اليومية، إذ وصل سعر مبيع الكيلو إلى ١٠٠٠ ليرة خلال فترة الذروة المسائية، و٧٥٠ ليرة خلال فترة النهار، و٦٠٠ ليرة خلال فترة الليل.

وقد شمل القرار الجديد، تعرفة الاستجرار للمشتركين على التوتر ٦٦ ك. ف، فقد وصلت تعرفة الاستجرار الكهربائي لأغراض صناعة الإسمنت إلى ٢١٥٠ ليرة للكيلو واط ساعي وذلك خلال فترة الذروة المسائية، و١٦٠٠ ليرة خلال فترة النهار، و١٣٠٠ ليرة خلال فترة الليل، أما بالنسبة لمحطات ضخ مياه الشرب المرتبطة بالمؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي على ذات التوتر، فقد حددت التسعيرة بـ١٢٠٠ ليرة خلال فترة الذروة المسائية و٩٠٠ ليرة خلال فترة النهار، و٧٢٠ ليرة خلال فترة الليل، علماً أن التعرفة الوسطية ٩٠٠ ليرة.

كما حددت تسعيرة استجرار الكهرباء للأغراض التجارية على التوتر ٤/٢٠ ك. ف، بـ١٢٠ ليرة للكيلو واط ساعي المستهلك خلال فترة الذروة المسائية، و٩٠٠ ليرة خلال فترة النهار، و٧٢٠ ليرة خلال فترة الليل، أي إن التعرفة الوسطية وصلت إلى ٧٢٠ ليرة، فيما تم تحديد تعرفة الاستجرار للأغراض الصناعية والحرفية ومنشآت وغرف الخزن والتبريد المرخصة لخزن المنتجات الحيوانية والزراعية والأغراض الأخرى بـ١٢٠ ليرة خلال فترة الذروة المسائية و٩٠٠ ليرة خلال فترة النهار، و٧٢٠ ليرة خلال فترة الليل، كذلك الأمر بالنسبة للجمعيات الخيرية، فقد وصلت التعرفة الجديدة إلى ٩٠٠ ليرة خلال فترة الذروة المسائية، و٦٧٥ ليرة خلال فترة النهار، و٥٤٠ ليرة خلال فترة الليل، أما بالنسبة للأغراض المؤقتة فحددت التعرفة بـ١٢٠٠ ليرة خلال فترة الذروة المسائية و٩٠٠ ليرة خلال فترة النهار، و٧٢٠ ليرة خلال فترة الليل.

وقد أوضح القرار أن فترة الذروة المسائية تمتد من الساعة الخامسة عصراً وحتى العاشرة مساء، أما فترة الليل فتمتد من الساعة العاشرة مساء حتى السابعة صباحاً، وفترة النهار من السابعة صباحاً وحتى الخامسة عصراً.

معاون وزير الكهرباء أدهم بلان، أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أن وزارة الكهرباء تقوم بشكل دائم بدراسة وإعادة هيكلة للتعرفة لتواكب التوجيهات بتوجيه الدعم لمستحقيه، وأعاد التعرفة الجديدة لمواكبة التضخم الحاصل والغلاء العالمي بأسعار التجهيزات الكهربائية، ولتأمين سيولة تضمن استمرارية الخدمة والقيام بالأداء اللازم.

وفيما يخص التسعيرة المنزلية، أكد بلان أن معظم المشتركين هم ضمن الشريحة الأولى التي يتراوح الاستهلاك فيها من كيلو واط ساعي وحتى ٦٠٠ كيلو واط، وقد تم رفع سعر المبيع فيها من ليرتين وحتى ١٠ ليرات، أي إن المواطن سيدفع بالدورة الواحدة ٦٠٠٠ ليرة عدا الضرائب والرسوم، وبالتالي لا تزال هذه التسعيرة مدعومة بشكل كبير إذا ما قورنت بالتكلفة الحقيقية للكيلو واط الساعي والتي تصل إلى ما يزيد على ١٧٠٠ ليرة، كذلك الأمر بالنسبة للمبيع للأغراض التجارية التي وصل وسطي الأسعار فيها إلى ٩٥٠ ليرة، أي إنها ما تزال مدعومة أيضاً.

وأشار معاون الوزير إلى أن الوزارة تراعي في التعرفة الجديدة قضية جذب الصناعات، فلا يجب تحديد تعرفة منخفضة بشكل كبير مقارنة مع دول العالم لأن ذلك يعني جذب صناعات كثيفة لاستهلاك الكهرباء، وهذا لا يعطي مؤشراً اقتصادياً صحيحاً، لذا يجب أن تكون التعرفة بالنسبة للقطاعات الصناعية قريبة من التكلفة والدول المجاورة لتحقيق التنافسية والمؤشرات الاقتصادية الحقيقية.

معادلة غير مفهومة.. فائض كبير بالألبسة ومع ذلك الأسعار ترتفع!!

زيزان لـ«الوطن»: الدول التي نصدّر لها أصبحت محدودة

الأزعط: الموظف يحتاج إلى راتب عام كامل لشراء طقم

رامز محفوظ

أعاد عضو مجلس إدارة غرفة صناعة حلب محمد زيزان في تصريح خاص لـ«الوطن» ارتفاع أسعار الألبسة إلى أن المواد الأولية والخيوط اللازمة لصناعة الألبسة في سورية أغلى من الدول المجاورة بسبب استيرادها عن طريق المنصة ما يؤدي إلى زيادة أسعار هذه المواد إذ إن التاجر الذي يستورد الأقمشة أو الخيط اللازم لصناعة الألبسة يقوم بوضع سعر زائد على الدول المجاورة بالنسبة لمبيعات الأقمشة والخيط وغيره ونتيجة لذلك ليس هناك إمكانية لمنافسة الدول المجاورة بتصدير الألبسة.

ولفت إلى وجود فائض كبير بمنتج الألبسة وهذا المنتج بحاجة للتصدير لكن المشكلة أن الألبسة مازالت أغلى من الدول المجاورة، مشيراً إلى الوقت نفسه إلى أن الدول التي نصدر لها باتت محدودة والتصدير يتم فقط إلى الدول العربية لكن ليس هناك تصدير لمنتج الألبسة إلى الدول الأوروبية بسبب العقوبات الاقتصادية على سورية.

من جهته أوضح الصناعي ومنتج الألبسة محمود الزين لـ«الوطن» بأن سورية لم تعد منافسة للأسواق الخارجية بالنسبة للألبسة، ويرأيه أن غلاء أسعار الألبسة يعود لارتفاع أسعار أحمال الطاقة بشكل كبير والمواد الأولية.

وأشار إلى وجود أعباء وتكاليف كبيرة بالنسبة لاستيراد المواد الأولية وهذه الأعباء تنعكس بالنهاية على أسعار الألبسة في سورية على عكس دول أخرى التي لا تتحمل تكاليف وأعباء مثل تكاليف الإنتاج في سورية.

ولفت إلى أن السوق الأهم لنا لتصدير الألبسة هي السوق العراقية لكن المشكلة أن الموسم هناك حالياً هو موسم الألبسة الصيفية لذا فإن تصديرها إلى العراق ضعيف، مشيراً إلى أن اتحاد المصدرين يبذل جهوداً كبيرة اليوم من أجل إقامة معارض للبيع المباشر للمنتج.

وأشار إلى أنه لولا قرب المسافة بين سورية والعراق والتي تخفف من أعباء الشحن فإن المنتج السوري سيصبح غير منافس نهائياً لبقية الدول بسبب ارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج.

في السياق أكد نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط في تصريح لـ«الوطن» بأن أسعار الألبسة تعتبر خيالية خلال الموسم الحالي وتختلف بين منطقة وأخرى إذ إن الأسعار في الأسواق الشعبية تختلف عن الأسعار في الأسواق الراقية كما أنها تتفاوت من ناحية الجودة في حين أن نوع القماش المصنّع منه الألبسة متشابه بين كل المناطق نوعاً ما، موضحاً أن حركة بيع الألبسة ضعيفة جداً خلال الموسم لحالي وسوق الألبسة يعتبر في حالة ركود بسبب الارتفاع الجنوني في أسعارها وعدم قدرة المواطن على شرائها نتيجة ضعف القوة الشرائية.

ولفت إلى أن سعر أقل طقم رجالي رسمي من النوعية التي تعتبر شعبية بحدود مليونين فما فوق أما الطقم من النوعية المتوسطة فأقل طقم سعره بحدود ٣ ملايين أي إن الموظف يحتاج لراتب سنة تقريباً لشراء طقم رسمي، أما بالنسبة لألبسة الأطفال فإن إكساء طفل من الألبسة ذات النوعية المتوسطة يكلف اليوم كحد أدنى ٢ مليون ليرة وبالنسبة لأسعار «الديارة» للطفل المولود حديثاً فإن سعر أقل ديارة يتجاوز المليونين.

وبين الأزعط بأن أسعار الألبسة ازدادت قياساً لأسعارها في العام الماضي بنسبة ٣٠٠ بالمئة، مشيراً إلى عدم وجود تسعيرة موحدة للألبسة والتسعير يتم على مزاج صاحب المحل إذ إن نسبة كبيرة من المحال ليس لديهم بيان تكلفة، لافتاً إلى أن صاحب المحل الذي ليس لديه بيان تكلفة يعرض نفسه للمخالفة التموينية، مضيفاً: إن الرقابة التموينية على أسعار الألبسة موجودة لكنها تعتبر غير كافية، وأشار إلى أن أسعار الألبسة في الدول المجاورة تعتبر أرخص من الألبسة في سورية ونتيجة لذلك فإن التصدير إلى الخارج يعتبر شبه معدوم.